

الجمهورية اللبنانية  
وزارة الاقتصاد والتجارة  
المديرية العامة للاقتصاد والتجارة

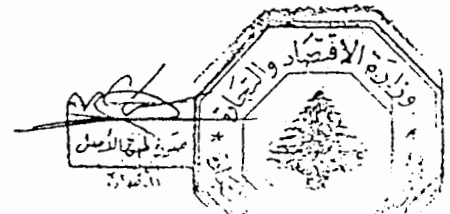
١٨٧٥ / ١٢

قرار رقم ٥٨ / ١ / ٢٠١١ ت  
تحديد شروط قبول الضمانات العقارية  
من هيئات الضمان ووسطاء الضمان

إن وزير الاقتصاد والتجارة،  
بناء على المرسوم رقم ٩٥٠١ تاريخ ١١/٧/١٩٩٦ (تشكيل الحكومة)،  
بناء على قانون تنظيم هيئات الضمان الصادر بالمرسوم رقم ٩٨١٢ تاريخ ٤/٥/١٩٦٨ وتعديلاته،  
بناء على المرسوم رقم ١٢٠٥ تاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨ وتعديلاته (تحديد اصول تطبيق بعض أحكام  
قانون تنظيم هيئات الضمان)،  
بناء على المرسوم رقم ٥٠٩٤ تاريخ ٢٢/٤/١٩٩٤ وتعديلاته (إنشاء احتياطي وقائي خاص بهيئات  
الضمان اللبنانية والأجنبية)،  
بناء على اقتراح مدير عام الاقتصاد والتجارة،  
وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي الاستشاري رقم ١٤٤ تاريخ ٤/٢/١٩٩٧)،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى : يشترط لقبول الضمانات العقارية من هيئات الضمان ووسطاء الضمان تطبيقا لاحكام قانون  
تنظيم هيئات الضمان الصادر بالمرسوم رقم ٩٨١٢ تاريخ ٤/٥/١٩٦٨ وتعديلاته والمراسيم  
الصادرة لتطبيق أحكامه، ولا سيما المرسوم رقم ١٢٠٥ تاريخ ٢٤/٤/١٩٧٨ ورقم ٥٠٩٤  
تاريخ ٢٢/٤/١٩٩٤ وتعديلاتهما، أن يتوفر في العقار الشرطان الآتيان :  
١- أن يكون العقار مسجلا بملوكا بكامله للجهة التي تقدمه ضمانا لأعمالها .  
٢- أن تكون صحيفته خالية من أية إشارة ترتب عليه حقوقا للغير أو تتعلق بمنازعة حول ملكيته .



مادة الثانية : تحدد قيمة الضمانة العقارية وفقا للقوانين والأنظمة النافذة بنسبة ٦٥٪ من قيمة التخمين الذي

تجبره وزارة الاقتصاد والتجارة بواسطة خبراء يعينهم الوزير ، وذلك وفقا للأصول الآتية :

١- تتقدم الجهة الراغبة بتقديم الضمانة العقارية بطلب الى وزارة الاقتصاد والتجارة مرفقا به سند

التملك وإفادة عن الصحيفة العقارية لا يعود تاريخها لأكثر من شهر واحد .

٢- يكلف خبير أو أكثر مهمة تخمين العقار ، ويحدد في قرار التكليف بدل أتعاب الخبير ومهنة إنجاز

المهمة .

تصرف بدلات أتعاب الخبراء من رسوم المراقبة التي تدفعها هيئات الضمان في الحساب الخاص

المفتوح في الخزينة بأسم وزارة الاقتصاد والتجارة - مصلحة شؤون هيئات الضمان .

٣- تُحدد بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة قيمة التخمين المقبولة ، وتكلف الجهة صاحبة العلاقة

بوضع إشارة على صحيفة العقار لدى الدوائر العقارية لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة

- مصلحة شؤون هيئات الضمان - على كامل قيمة العقار ، بحيث لا يجوز قبول أية عملية رهن

أو تأمين أو بيع أو انتقال أو تحويل أو غير ذلك من العمليات العقارية على العقار قبل

موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة .

لمادة الثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره .٪

بيروت، في ١٦ / ٤ / ١٩٩٦

وزير الاقتصاد والتجارة

ياسين كامل جابر

